

Distr.: General
27 September 2019
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤٦ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، ويغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريره المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ (S/2019/575)؛ ويقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية؛ ويعرض التقدم المحرز على صعيد التعديلات المدخلة على أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها، بالإضافة إلى سعيها إلى تنفيذ نهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويقدم معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - هيمن على الحالة السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنصيب حكومة ائتلافية بقيادة رئيس الوزراء سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا في أيلول/سبتمبر. وظل الرئيس فيليكس تشيسيكيدى يقوم أيضا بدور نشط في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة التعاون بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية.

٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء إيلونغا تشكيلة حكومته، بعد أن حظيت بتأييد الرئيس تشيسيكيدى. وتتألف الحكومة من ٦٧ عضواً، منهم رئيس الوزراء، و ٥ نواب لرئيس الوزراء، و ١٠ من وزراء الدولة، و ٣١ وزيراً، و ٣ وزراء منتدبين، و ١٧ من نواب الوزراء. ولم يسبق أبداً لثلاثة من أصل كل أربعة من هؤلاء الوزراء أن كانوا أعضاء في أي حكومة. وقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة من ١٠ في المائة إلى ١٧ في المائة. ويتمشى توزيع الوزارات بين منبري الائتلاف عموماً مع اتفاق سابق تم التوصل إليه في ٢٩ تموز/يوليه، ونص على أن تؤول ٤٢ حقيبة وزارية إلى الجبهة المشتركة من أجل الكونغو و ٢٣ حقيبة إلى مسار التغيير. وتضمن الاتفاق نفسه أيضاً التزام المنبرين بتنفيذ برنامج مشترك بواسطة حكومة ائتلافية.



٤ - وعُقدت دورة استثنائية للجمعية الوطنية في الفترة من ١٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر من أجل مناقشة واعتماد برنامج الحكومة الجديدة ومن أجل تنصيب أعضائها. في ٣ أيلول/سبتمبر، عرض رئيس الوزراء إيلونغا ذلك البرنامج، الذي يركز على قطاعات الشؤون السياسية والدفاع والأمن والاقتصاد والشؤون المالية وإعادة الإعمار والقضايا الاجتماعية والثقافية. وتماشى هذه الوثيقة، التي قُدمت دون التزامات مفصلة من حيث الميزانية، مع أولويات الرئيس تشيسيكيدى، وتتضمن المواقف التي اتخذتها الحملات الانتخابية لكل من مسار التغيير والجهة المشتركة من أجل الكونغو في عام ٢٠١٨. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، عقب العملية البرلمانية للمناقشة والتدقيق، أقرت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة وانتقلت إلى تنصيب الوزراء الجدد. وقاطع ائتلاف لاموكا حفل التنصيب احتجاجا على ما ادعى أنها انتهاكات متعمدة للقواعد البرلمانية، التي رأى أنها مجحفة في حق المعارضة. وأعرب العديد من منظمات المجتمع المدني أيضا عن القلق إزاء حجم الحكومة الجديدة وآثارها من حيث التكلفة.

٥ - وظلت عملية تنصيب المؤسسات التشريعية تفضي إلى خلافات سياسية. وظهرت النزاعات الداخلية بشكل واضح أثناء انتخاب مكتب مجلس الشيوخ في ٢٧ تموز/يوليه، في أعقاب قيام منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو باختيار أليكسيس تامبوي مومبا مرشحا وحيدا لرئاسة المجلس. وأدى ذلك إلى خلافات مع ثاني أكبر تجمع سياسي ينتمي لهذا المنبر، وهو تحالف القوى الديمقراطية في الكونغو وحلفاؤه، الذي أعرب زعيمه موديسست باهاتي لوكويو أيضا عن رغبته في شغل ذلك المنصب، ولم يسحب ترشيحه حتى بعد أن تمت مواجهته بالاستبعاد من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وبعد إجراء اقتراع سري، تم تنصيب أليكسيس تامبوي مومبا رئيسا لمجلس الشيوخ في نهاية المطاف، إذ حصل على ٦٥ صوتا مقابل ٤٣ لصالح موديسست باهاتي، مما بيّن أن منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو لم يستطع الاستفادة من كل ما له من قوة عددية على الرغم من أغلبيته. وتم انتخاب رئيس الوزراء السابق سامي باديانغا المنتمي لمنبر مسار التغيير نائبا أول لرئيس مجلس الشيوخ، على الرغم من ترشيح إيفاريسست بوشاب، العضو البارز في منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو.

٦ - وبعد نجاحه القومي نسبيا في مجلس الشيوخ، أعلن موديسست باهاتي أن تحالف القوى الديمقراطية في الكونغو وحلفاءه سيقوم منذ ذلك الحين بدور العضو الثالث في الأغلبية الحكومية، منفصلا عن منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. ومع ذلك، ظلت الولاءات الحقيقية لفرادى أعضاء هذه المجموعة موضع خلاف. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، طُرد الفصل الذي يقوده موديسست باهاتي في نهاية المطاف عددا من كبار المسؤولين وخمسة من الأحزاب المشاركة في تكوين تحالف القوى الديمقراطية في الكونغو وحلفائه، مستشهدا بولائهم المستمر لمنبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو.

٧ - وجرى الانتخابان المتبقيان لحكام المقاطعات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وجرى الاقتراع في أوبانغي الجنوبية في ١٠ تموز/يوليه، وفاز فيه مرشح الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وجرى الاقتراع في سانكورو في ٢٠ تموز/يوليه، بعد أن تم تأجيله في البداية بسبب القيود اللوجستية والأمنية. وعلى الرغم من احتفاظ الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بالأغلبية في جمعية تلك المقاطعة، فاز في الانتخابات مرشح مستقل أعلن في وقت لاحق ولاءه للرئيس تشيسيكيدى، منتصرا على لامبير مندي، المتحدث السابق باسم الحكومة.

٨ - وظل تكوين الجمعية الوطنية موضع إجراءات قانونية إلى حين صدور قرار منقح عن المحكمة الدستورية في ٣ و ٤ تموز/يوليه، تمت بموجبه إعادة تنصيب بعض أعضاء الجمعية الذين استُبعدوا في وقت سابق، ولكنه أكد أيضا إلغاء انتخاب ٣١ من أعضاء الجمعية الوطنية الفائزين في الانتخابات في أول الأمر، وكثير منهم من المعارضة. وحسب القائمة النهائية للمسؤولين المنتخبين الصادرة عن المحكمة، فازت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بأكثر من ٣٠٠ مقعد، وحصل منبر مسار التغيير على ٤٨ مقعدا، ويسيطر منبر لاموكا المعارض على ٩٩ مقعدا. وآلت المقاعد المتبقية إلى أعضاء من تحالف القوى الديمقراطية في الكونغو وحلفائه. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه، دعت اللجنة العلمانية للتنسيق جميع قضاة المحكمة الدستورية إلى الاستقالة، بالنظر إلى ما رأت اللجنة أنه انتهاك للدستور في تناول المنازعات الانتخابية. كما واصل البرلمانيون الذين أُبطل انتخابهم، وعددهم ٣١ برلمانيا، احتجاجاتهم على استبعادهم من الجمعية الوطنية، وشكلوا تحالفا لذلك الغرض. وفي مجلس الشيوخ، يسيطر منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو وأعضاء المجلس المستقلون المنضمون له على ٧٩ مقعدا، ويسيطر تحالف القوى الديمقراطية في الكونغو وحلفاؤه على ١٢ مقعدا، ويشغل ائتلاف لاموكا ١١ مقعدا، ويسيطر منبر مسار التغيير على ٤ مقاعد، بينما يشغل المقاعد المتبقية أعضاء مستقلون ليست لهم انتماءات معلنة.

٩ - وواصل ائتلاف لاموكا المعارض أنشطته، وشمل ذلك عقد تجمعات في جميع أنحاء البلد، والدعوة إلى مسيرات سلمية للتديد بقراري المحكمة الدستورية اللذين أُبطلا انتخاب بعض أعضائه في الجمعية الوطنية. وعقدت قيادة ائتلاف لاموكا اجتماعا في ٣٠ تموز/يوليه، وأكدت مجددا التزامها بالعمل على إصلاح المؤسسات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأثناء ذلك الاجتماع، تم أيضا تعيين جان بيير بيمبا منسقا متناوبا لائتلاف لاموكا لفترة الأشهر الثلاثة المقبلة، ليحل بذلك محل موزي كاتومي. وشملت المبادرات الأخرى التي اتخذها قادة ائتلاف لاموكا قيام موزي كاتومي بعقد تجمعات مع مؤيدي الائتلاف في كل المقاطعات الأربع في منطقة كاتانغا الكبرى في تموز/يوليه وآب/أغسطس، وقيام مارتان فايولو بعقد تجمع في كينشاسا في ٤ آب/أغسطس. وفي ١٠ تموز/يوليه، أعلن فريدي ماتونغولو، وهو أحد قادة ائتلاف لاموكا، أنه سيتوقف عن أنشطته في الائتلاف، بعد أن تم تعيينه في مصرف التنمية الأفريقي بناء على توصية من الرئيس تشيسيكيدى.

١٠ - وظلت منظمات المجتمع المدني والحركات الدينية تشارك بنشاط في الشؤون السياسية. وواصل كل من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو وكنيسة المسيح في الكونغو نداءاتهم الداعية إلى إجراء الانتخابات المحلية قبل نهاية العام، وفي ٩ آب/أغسطس، قدما عريضة تحمل ١,٥ مليون توقيع في هذا الصدد. ودعت منظمات أخرى أيضا إلى تنظيم الانتخابات المحلية، ومنها المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق والعملية الانتخابية. وواصل المجلس دوره في الوساطة بين التشكيلات السياسية، وشمل ذلك تهدئة التوترات بين مؤيدي منبر مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، وإرسال وفد لبذل المساعي الحميدة إلى مقاطعة سانكورو من أجل تفادي أعمال العنف المحتمل وقوعها أثناء انتخابات حكام المقاطعات.

١١ - وفي إطار خطته الرامية إلى مكافحة الفساد، أنشأ الرئيس تشيسيكيدى في ٨ آب/أغسطس مكتبا للتغيير السلوكي، سُمي هيئة التنسيق المعنية بتغيير العقلية. وعلاوة على ذلك، جدد التأكيد في خطاب ألقاه في ١١ تموز/يوليه بمناسبة اليوم الأفريقي الأول لمكافحة الفساد على عزمه على إصلاح النظام القضائي، ودعا إلى التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. ودعا الرئيس

تشيسيكيدى أيضا إلى اضطلاع المرأة بدور أكبر في الحياة السياسية، وأعرب عن تأييده لرفع نسبة تمثيل المرأة في الحكومة الائتلافية إلى ٣٠ في المائة، ولقيام البرلمان باعتماد نظام الحصص في المجالس الانتخابية والإدارة العامة.

١٢ - وواصل الرئيس تشيسيكيدى أيضا بنشاط تنفيذ برنامج أعماله الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، في ١٢ تموز/يوليه، التقى برئيس أنغولا، جواو لورنسو، في لواندا في إطار اجتماع رباعي ضم رئيس رواندا، بول كاغامي، ورئيس أوغندا، يويري موسيفيني. وفي البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع، دعا الرؤساء إلى التعاون في مجال السلام والأمن، مع التركيز على الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك على التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وأيد اجتماع القمة كذلك إجراء حوار بين رواندا وأوغندا من أجل تسوية الخلافات القائمة بينهما، وطلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا أن تقوما بتيسير ذلك الحوار. وفي إطار متابعة اجتماع القمة الرباعي، وقعت رواندا وأوغندا في ٢١ آب/أغسطس في لواندا على مذكرة تفاهم بشأن تحسين علاقتهما السياسية والاقتصادية.

١٣ - وفي الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه، شارك الرئيس تشيسيكيدى في مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني عشر للاتحاد الأفريقي في نيامي، النيجر، واجتمع على هامشه مع رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، لمناقشة التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية.

١٤ - وفي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، في دار السلام، حضر الرئيس تشيسيكيدى مؤتمر القمة التاسع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي دعا فيه إلى إنشاء تحالف إقليمي من أجل القضاء على الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، أشار البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة إلى أعمال التطرف والإرهاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديدًا في منطقة بيني، وتم الاتفاق فيه على التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأشاد البيان أيضا برئيس ناميبيا، هاغ غاينغوب، الذي انتهت فترة ولايته على رأس الجماعة الإنمائية، ورئيس زامبيا، إدغار شاغوا لونغو، الذي انتهت فترة ولايته على رأس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لدورها في المساهمة في إجراء الانتخابات السلمية وفي عملية انتقال السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وعلى الصعيد الاقتصادي، أتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات في إطار المادة الرابعة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٦ آب/أغسطس، التي تعد خطوة هامة في التعاون فيما بينها. وعلاوة على ذلك، ذكر مجلس المديرين التنفيذيين أن من المتوقع أن ينخفض النمو من معدل ٥,٨ المحقق في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٣ في المائة في السنة الحالية، مع استمرار أسعار النحاس والكوبالت في الانخفاض.

١٦ - وفي إطار المساعي الحميدة التي تقوم بها ممثلي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلي زروقي، ظلت تعقد اجتماعات مع أهم السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، وشمل ذلك الرئيس تشيسيكيدى، ورئيس الجمعية الوطنية، ومدير ديوان الرئيس، فيتال كاميرهي، ووزير الداخلية والأمن والشؤون العرفية الجديد، فضلا عن حكام مقاطعات إيتوري وسانكورو وكاساي الوسطى وكيفو الجنوبية.

وعملت ممثلي الخاصة في تلك المناسبات على مناقشة فرص تقديم الدعم للإصلاحات المؤسسية وتعزيز الحكم الديمقراطي ومواصلة عملية التصدي لفيروس إيبولا.

١٧ - وخلال الزيارة التي قمتُ بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، أتيت لي فرصة عقد اجتماعات مع ممثلي القوى السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات في البلد، وكذلك مع الرئيس تشيسيكيدى، ورئيسة الجمعية الوطنية جانين مابوندا، ورئيس الوزراء إيلونغا. وكانت ضرورة اشتراك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الأمن الوطني في العمل معا على نحو أكثر فعالية للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة من أهم استنتاجات الاجتماعات التي عقدتها. كما إنني تحاورت مع السلطات ومنظمات المجتمع المدني في كيفو الشمالية، ولا سيما في غوما وبيني ومانغينا، حيث أعربت عن تضامن الأمم المتحدة مع ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وكذلك ضحايا فيروس إيبولا وغيره من تحديات الصحة العامة.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٨ - ظل العنف الطائفي ونشاط الجماعات المسلحة يوديان بحياة العديد من المدنيين، مع تزايد الحوادث في بعض المناطق من شرق البلد. وعلى الرغم من الالتزامات السياسية بمعالجة أسباب انعدام الأمن في مقاطعة إيتوري، شهد إقليم دجوغو وإقليم ماهاغي زيادة في أعمال العنف. وتزايدت كذلك الهجمات على المدنيين في منطقة الشمال الكبرى من مقاطعة كيفو الشمالية بسبب عودة الهجمات التي تشنها عناصر يُعتقد أنها تنتمي لتحالف القوى الديمقراطية. وفي كيفو الشمالية أيضا، ظلت الاشتباكات الواسعة النطاق بين الجماعات المسلحة تؤثر بشكل سلبي في إقليم ماسيسي، مما سبب عشرات الوفيات في صفوف المدنيين. وظل انعدام الأمن يخيم أيضا على مقاطعات مانيمبا وكيفو الجنوبية وتانغانيكافا، ولكنه لم يتزايد بقدر كبير. وعلى الرغم من أن انتخابات شديدة الحساسية السياسية جرت في مقاطعة سانكورو في مناخ هادئ نسبيًا، فلا يزال خطر العنف الطائفي قائما.

مقاطعة كيفو الشمالية

١٩ - تدهورت الحالة الأمنية في منطقة الشمال الكبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع حدوث زيادة ملحوظة في الهجمات على المدنيين في إقليم بيني. فقد قُتل أفراداً قبل أنهم من عناصر تحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن ٣٦ مدنيا واختطفوا عشرات آخرين في ٢٦ هجوما. وعلى النقيض من ذلك، حدث انخفاض في الهجمات التي شنها التحالف على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة الكونغولية). وقامت منظمات المجتمع المدني في المنطقة بتنظيم سلسلة من المظاهرات لحث السلطات المحلية والوطنية وبعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على التصدي لانعدام الأمن في إقليم بيني. وأصيب عدة مدنيين بجروح وألقت الشرطة القبض على العشرات في سياق تلك المظاهرات. وواصلت جماعات ماي - ماي أيضا هجماتها على المدنيين ومراكز التصدي لفيروس إيبولا والقوات المسلحة الكونغولية، ولا سيما في منطقتي بوتيمبو ولوبورو، حيث سُجل ٢٥ هجوما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُن منها ١٢ هجوما على المدنيين، و ٧ على القوات المسلحة الكونغولية، و ٦ على مراكز التصدي لمرض فيروس إيبولا.

٢٠ - وفي إقليم ماسيسي، ظلت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد تشكل تهديدا كبيرا لسلامة وأمن المدنيين. ومن المعروف أن هذه الجماعة تُقدم على إعدام المدنيين بإجراءات موجزة وترتكب أفعال الاغتصاب والاحتجاز غير القانوني وتفرض ضرائب غير قانونية وتجمعها. أما استراتيجية الجماعة الرامية إلى توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها إلى ما وراء إقليمي ماسيسي وواليكالي، وخاصة إلى إقليم روتشورو، فقد أدت إلى مواجهات عنيفة مع الجماعات المسلحة المحلية الأخرى. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ٦٠ مدنيا على الأقل وتسببت في تشريد السكان على نطاق واسع. ولا تزال ٢٥ مدرسة مغلقة في إقليم ماسيسي بسبب انعدام الأمن، وهو ما يجرم حوالي ٣٠٠٠ تلميذ من الحصول على التعليم.

مقاطعة كيفو الجنوبية ومانبيما

٢١ - ظلت الحالة الأمنية العامة في مقاطعة كيفو الجنوبية تتسم بالتوتر والتقلب، إذ تضررت ثمانية من الأقاليم التسعة التي تتألف منها المقاطعة من أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية. ففي إقليم كاليهي وشابوندا، أعادت عناصر جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي وغيرها من عناصر الجماعات المسلحة المحلية تنشيط الشبكات التي تقدم لها الدعم، وذلك بتأييد ضمني من بعض الساسة المحليين حسبما أفادت التقارير، في أعقاب تحركات المجلس الوطني للتجديد الديمقراطي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة. وأدى ذلك أيضا إلى اشتداد المواجهات بين القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة المحلية في بونياكيرى، إلى جانب تجدد التنافس مع القوات المسلحة الكونغولية من أجل السيطرة على مناطق التعدين في إقليم شابوندا.

٢٢ - وفي إقليم أوفيرا وفيزي، ظلت حالة انعدام الأمن والمواجهات المسلحة المتكررة تؤثر سلبا على السكان. وبسبب النزاع الطائفي بين جماعات بانيامولينغي التي تؤيدها ميليشيات غومينو وتويغوانيهو من جهة، وبين مجتمعات باييمي وبافوليرو وبانبيدو المحلية التي تدعمها مختلف جماعات ماي - ماي من جهة أخرى، وقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في منطقة مينيمبوي من إقليم فيزي. وأدى استمرار وجود الجماعات المسلحة البوروندية والرواندية في المقاطعة إلى الزيادة في تقلب الأوضاع. وظل حوالي ٠٠٠ شخص مشردين بسبب استمرار انعدام الأمن.

٢٣ - وفي جنوب مقاطعة مانبيما، شهد إقليم كابامباري تجدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على موقع نامويا للتعدين. وأعاد الجيش الكونغولي نشر قوات لتأمين منطقة الامتياز التي تديرها جهات خاصة، ومع ذلك، في ٢٦ تموز/يوليه، أخذت عناصر جماعة ماي - ماي مالاياكا أربعة من عمال المناجم كرهائن، ومن بينهم مواطن من جنوب أفريقيا، ثم أفرجت عنهم في نهاية المطاف. ولئن أفادت التقارير عن انخفاض في أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها قوات الأمن في سلامبايلا، فقد ارتفع عدد حوادث الاغتصاب التي تورطت فيها عناصر جماعة ماي - ماي. وواصلت القوات المسلحة الكونغولية عملياتها ضد جماعة ماي - ماي مالاياكا في إقليم كاسونغو وكابامباري. وظل إقليم كابامباري يعاني من انعدام الأمن بسبب الاشتباكات بين ميليشيا توا وعناصر أبا نا بالي وماي - ماي ياكوتومبا القادمة من مقاطعتي كيفو الجنوبية وتانغانیکا.

مقاطعة إيتوري

٢٤ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، نفذ تحالف القوى الديمقراطية أول عملية دامت عدة أيام خارج كيفو الشمالية، توغل خلالها في منطقة بوغا من إقليم إيرومو بمقاطعة إيتوري. ويبدو أن الغرض الرئيسي من تلك العملية تمثل في إعادة التزود بالأموال والسلع الأساسية والمواشي والأدوية. ولم يُبلغ عن وقوع وفيات، ولكن نحو ١١٤ مدنيا اختُطفوا لأغراض استغلالهم في العمل القسري والحصول على مدفوعات الفدية عنهم، ومن بينهم نساء وقاصرون.

٢٥ - وقد أُحرز تقدم كبير في عملية تسريح عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري منذ صدور تقريره السابق. وفي ١٢ آب/أغسطس، دشن حاكم مقاطعة إيتوري عملية التجميع الأولي لمقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وجاء ذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس تشيسيكيدى في تموز/يوليه، والتي يسرت المفاوضات مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بشأن الاتفاق النهائي على تسريح أفرادها. وحتى الآن، سجل أكثر من ٨٠٠ مقاتل أنفسهم في موقع التجميع الأولي في غيتي. ومن المتوقع أن يتم توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في وقت لاحق من هذا العام.

٢٦ - وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس تشيسيكيدى في بونيا في ٣٠ حزيران/يونيه، التزم بإعادة بسط السلام في إيتوري وإخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. وفي أعقاب تلك الزيارة، تم نشر المزيد من أفراد الشرطة والقوات المسلحة الكونغولية للتمكين من تنفيذ عمليات عسكرية ضد المهاجمين المسلحين. وعلى الرغم من أن أعمال العنف قلّت عما كانت عليه في الأشهر السابقة، فإنها تواصلت في إقليم دجوغو، مما دفع عشرات الآلاف من المدنيين إلى الفرار.

٢٧ - وفي إقليم ماهاغي بمقاطعة إيتوري، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أعمال قتل ونهب وعمليات تخريب عدة قرى. وأثناء الهجمات التي شُنت على عدة قرى في إقليم دجوغو وماهاغي في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ١١٧ من أفراد قبيلتي ألور وهيما. وكان الوجود العسكري قليلا أثناء تلك الهجمات، التي يبدو أنها كانت منسقة. وعلى الرغم من النداءات الداعية إلى ضبط النفس التي أطلقتها القيادات المجتمعية والسلطات المحلية، ظل التوتر يطبع العلاقات بين المجتمعات المحلية. وارتفعت كذلك حدة التوترات في مجتمع ألور بعد مقتل ما لا يقل عن سبعة من أفرادها على يد مسلحين مجهولي الهوية في قرية بالقرب من مدينة بونيا في ١٦ تموز/يوليه.

مقاطعة تانغانیکا

٢٨ - تحسنت الحالة الأمنية تدريجيا في مدينة كالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كامبو، بذلت البعثة مساعيها الحميدة لتيسير الحوار بين المقاتلين السابقين التابعين لميليشيا توا، وقادة ميليشيات البانتو السابقين والزعماء التقليديين، وهو ما كان له تأثير إيجابي على أمن المحور الطريقي الرابط بين كالمي وموبا. ونتيجة لذلك، عادت حركة المرور بين لوبومباشي وكالمي إلى حالتها الطبيعية.

٢٩ - وأفيد أيضا بوقوع حوادث أمنية في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم نيونزو والجزء الشمالي من إقليم كالمي. ففي هاتين المنطقتين، وقعت معارك بين القوات المسلحة الكونغولية ومختلف جماعات ماي - ماي من أجل السيطرة على مواقع التعدين، مما أدى إلى تشريد السكان. في منطقة بنديرا، قامت القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة بتعزيز مواقعها.

مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكويلو وماي - ندومي وسانكورو

٣٠ - في مقاطعة سانكورو، ظلت التوترات شديدة في أعقاب تأخر انتخابات حكام المقاطعات، وقُتل العديد من زعماء الميليشيات الموالين لأطراف سياسية. واستمرت أعمال العنف المجتمعي في لودجا، متمركزة في منطقتي كوندو - تشومي ونامبيلو - لوهيمي، اللتان يقل فيهما وجود قوات الأمن. ولا تزال مخاطر العنف المتصل بالصراعات المحلية على السلطة قائمة، خاصة في قطاع كوندو - تشومي من إقليم لودجا.

٣١ - وبعد عملية التسريح الذاتي التي قامت بها ميليشيا كاموينا - نسابو في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى في أعقاب الانتخابات، لوحظ انخفاض عام في الحوادث الأمنية. ومع ذلك، وقعت بعض حالات العنف الطائفي، إذ اشتبك أفراد من مجتمعات بيندي وتيتيلا وتشوكوي المحلية مع أفراداً من جماعات لوبا المنتسبة إلى كاموينا - نسابو. وتواصلت عودة اللاجئين الكونغوليين من أنغولا، خاصة إلى منطقتي كامكو في مقاطعة كاساي، ومن المتوقع أن تزيد وتيرتها.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الإنسانية بشكل كبير في عدة مناطق من البلد، ويعزى ذلك في معظمه إلى النزاعات الطائفية، وأعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وإلى استمرار انتشار الأوبئة. وظلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تواجه عدة تحديات في تقديم المعونة، مثل إمكانية الوصول إلى مناطق النزاعات والافتقار إلى التمويل. وحتى ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٩، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ٢٩ في المائة، في حين أنها تتطلب ١,٦٥ بليون دولار.

٣٣ - وفي الوقت الراهن، يقدر أن ١٣,١ مليون شخص، أي ١٠ في المائة من السكان، معرضون لانعدام الأمن الغذائي. ومما يدعو للقلق بصفة خاصة أن ٤,٥ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد والمتوسط، وأن ١١ في المائة من المناطق الشؤون الصحية في البلد تجاوزت عتبات الطوارئ الغذائية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩. وفي مقاطعتي كيفو، يعاني أكثر من ٦٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وقد بلغت حالة أكثر من ٢٠ في المائة منهم مستوى الطوارئ. ومن المحتمل أن تحدث زيادات أخرى في انعدام الأمن الغذائي بالنظر إلى سوء الظروف المناخية، التي سيكون لها تأثير على المحاصيل الزراعية، وخاصة في شرق البلد.

٣٤ - وفي إقليم ماسيسي، في مقاطعة كيفو الشمالية، تشرّد أكثر من ٦٧ ٠٠٠ شخص حديثاً في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، تسببت أعمال العنف في إقليم دجوغو في مقاطعة إيتوري في تشريد عشرات الآلاف، حيث بلغ مجموع أعداد المشردين ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في أقاليم دجوغو وإيرومو وماهاغي. وفي الهضاب العليا في مقاطعة كيفو الجنوبية، تشرّد ما يقارب ١٨٠ ٠٠٠ شخص خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه.

٣٥ - وظلت الأوبئة من بين الشواغل الإنسانية الأكثر إلحاحاً. فمنذ بداية عام ٢٠١٩، أُبلغ عن أكثر من ١٦ ٠٠٠ حالة يشتبه في أنها إصابات بالكوليرا أسفرت عن ٣٠٠ وفاة. وكانت هناك أيضاً ١٥٠ ٠٠٠ حالة يشتبه في أنها إصابات بالحصبة، ومنها حوالي ٣ ٠٠٠ وفاة.

٣٦ - وعلى الرغم من استمرار جهود الاستجابة، استمر تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس إيبولا في مقاطعات كيفو الشمالية وإيتوري وكيفو الجنوبية، إذ بلغ أكثر من ٣٠٠٠ حالة وقعت بينها أكثر من ٢٠٠٠ وفاة بحلول نهاية آب/أغسطس. وفي ١٥ تموز/يوليه، تأكدت أول إصابة بفيروس إيبولا في غوما. وبعد ذلك بيومين، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن حالة تفشي فيروس إيبولا هي طارئة صحية عمومية تسبب قلقا دوليا. وفي ١٦ آب/أغسطس، تأكدت اثنتان من حالات الإصابة بفيروس إيبولا في مقاطعة كيفو الجنوبية. وقد تم احتواء الحالتين كليهما دون أن يزيد انتشار المرض.

٣٧ - وواصل منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا العمل مع منظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز الاستجابة الوطنية لتفشي مرض فيروس إيبولا، مع التركيز على الأمن والالتزام السياسي وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة. والتقى المنسق بالرئيس تشيسيكيدى ورئيس الوزراء ووزير الصحة والسلطات المحلية والجهات المانحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل التنسيق والدعوة. وفي آب/أغسطس، وضعت جهود التصدي لفيروس إيبولا تحت إشراف الرئيس تشيسيكيدى، بدعم من لجنة متعددة القطاعات من الخبراء. وظل انعدام الأمن والشعور بالريبة فيما بين المجتمعات المحلية يعوق جهود التصدي لفيروس إيبولا، مع استمرار الهجمات التي تشن على القائمين بتلك الجهود وعلى مرافقهم.

خامسا - النهج الشامل إزاء حماية المدنيين

ألف - الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٣٨ - بالتعاون مع الحكومة، واصلت البعثة الاعتماد على استراتيجيات محددة الأهداف من أجل الحد من أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة وبغية تنفيذ آليات لحماية المدنيين. وهذا يتفق مع الالتزام بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى اتباع نهج حفظ السلام المحددة المخصصة للسياقات في حماية المدنيين. وقد تحقق أكبر قدر من التقدم في مقاطعة إيتوري، حيث مكّن التزام السلطات الوطنية وسلطات المقاطعة، وكذلك الدعم الذي تقدمه البعثة، من التجميع الأولي لأكثر من ٨٠٠ من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بينما استمرت المفاوضات من أجل التسريح الكامل لهذه الجماعة. وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بمرافقة هذه العملية ودعمها منذ أواخر عام ٢٠١٧. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لبرنامج جديد لإعادة الإدماج المجتمعي من خلال هياكل دعم تحقيق الاستقرار التي أنشأتها البعثة، وهو برنامج سيعزز اندماج مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على الصعيد المحلي.

٣٩ - وفي كيفو الشمالية، بدأت البعثة في إجراء استعراض مفصل لاستراتيجيتها المحددة الأهداف ضد تحالف القوى الديمقراطية، ويشمل ذلك إقامة هيكل للاستخبارات واستعراض فعالية نظم الإنذار المبكر القائمة. ويجري أيضا استعراض خطة الحماية الأوسع نطاقا، التي ستمكّن البعثة من زيادة الفعالية في معالجة الديناميات الأمنية الناشئة عن أنشطة جماعات ماي - ماي في مناطق بيني وبوتيمبو ولوييرو. وفي مقاطعات مانيما وكيفو الجنوبية وتانغانیکا، قامت البعثة باستعراض استراتيجية الحماية التي تتبعها. وتم إيلاء الأولوية لضرورة التصدي بفعالية لجماعة ماي - ماي ياكوتومبا. وستشمل الخطوات المقبلة حلقات

العمل مع شركاء الأمم المتحدة والسلطات الوطنية في كالمي وكيندو، تمهيدا لانسحاب البعثة من تلك المناطق في وقت لاحق.

٤٠ - وواصلت البعثة تنفيذ نصح الحماية بإرسال قوات، إذ نشرت ١٩ وحدة قتالية جاهزة للتدخل وسيرت ٧ ٤٢٢ دورية بعيدة المدى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم توسيع نطاق نظم الإنذار المبكر ولجان الحماية المحلية، التي تتألف من ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء، في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما أدى إلى تحسين قدرة البعثة على الوصول إلى السكان المدنيين. وتلقت منظومة شبكة الإنذار المحلية ما متوسطه ٨٦١ إنذارا مبكرا في الشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير (مقارنة مع ١ ٢٥٧ إنذارا في الفترة السابقة)، أدى ٨٠ في المائة منها إلى استجابات من الحكومة أو من البعثة. وصدر معظم الإنذارات التي استجابت لها من مناطق نائية تنسم بوجود محدود لقوات الأمن الوطني.

٤١ - وفيما يتعلق بإدارة شؤون الأمن، واصلت البعثة تعاونها الوثيق مع القوات المسلحة الكونغولية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت البعثة اجتماعات أسبوعية مع كبار الضباط بشأن المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ساعدت البعثة القوات المسلحة الكونغولية على إضفاء الطابع المؤسسي على العناصر المتعلقة بحفظ السلام في مناهجها التدريبية. وظلت البعثة تعمل بنشاط من أجل تنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون والثنائيون لأغراض إصلاح قطاع الأمن. وقامت البعثة أيضا بنقل ١١٤ من أفراد القوات المسلحة الكونغولية جوا عن طريق الرحلات الجوية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأجريت أربع عمليات استطلاع جوية مشتركة و ١٤ من عمليات الإجلاء الطبي لفائدة القوات المسلحة الكونغولية.

٤٢ - وواصلت البعثة جهود التخفيف من حدة الخطر الذي يتهدد المدنيين بسبب المتفجرات والانتشار الخارج عن السيطرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيقا لهذه الغاية، دمرت البعثة ١٢٢ من قطع الذخيرة غير المنفجرة. وقامت البعثة أيضا بتركيب ١٣ من خزائن السلاح للمساعدة على تأمين ١٣٠ سلاحا ناريا تملكها الدولة في محافر الشرطة في مقاطعة كيفو الشمالية، ودربت ٣٥ من أفراد دوائر الأمن الوطني على التعامل مع الأسلحة والذخيرة.

باء - الاستجابة على المستوى الميداني

٤٣ - في إقليم ماسيسي بمقاطعة كيفو الشمالية، أنشأت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في بينغا، قدمت الدعم لتوقيع اتفاق بين سكان المجتمعين المحليين الهوندي والنيانغي في ٢٥ تموز/يوليه. ونشرت البعثة أيضا أربعة أفرقة عسكرية ومدنية مشتركة لمعالجة شواغل حماية المدنيين. وأدت عمليات النشر هذه إلى استسلام ١٣ مقاتلا كونغوليا و ١٨ مقاتلا أجنبيا، وكذلك إلى فصل ١٦ طفلا عن الجماعات المسلحة. وفي إطار التصدي لتزايد انعدام الأمن والتجاوزات المرتكبة ضد المدنيين في إقليم بيني، كثف لواء التدخل تسيير الدوريات الطويلة المدى ودوريات السيطرة على المنطقة، بالتنسيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في منطقتي بيني وكامانغو.

٤٤ - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، وبالإضافة إلى إنشاء وحدة قتالية جاهزة للتدخل في بيباتاما، عززت البعثة نظم الإنذار المبكر في منطقة كاليهي، ونجحت في منع الجماعات المسلحة الأجنبية من ترسيخ وجودها. وفي إقليم شابوندا، واصلت البعثة العمل مع قادة المجتمعات المحلية على تعزيز آليات منع العنف الجنسي. وأدى نشر أفرقة عسكرية ومدنية متكاملة من خلال نشر وحدة قتالية جاهزة للتدخل في منطقة

مينمبوي إلى تعزيز قدرات الإنذار المبكر وزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي مينمبوي أيضاً، يسرت البعثة إجراء الحوار بين قادة المجتمعات المحلية، مما أدى إلى وضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق بممارسات الترحال الرعوي المحلية. ونشرت البعثة أيضاً فريقاً مدنياً وعسكرياً مشتركاً في مناطق استغلال الذهب بالطرق الحرفية في لوبيتشاكو وميسيسي ولوليمبا، مما ساعد على منع تصاعد العنف وأدى إلى الحيلولة دون وصول الجماعات المسلحة إلى المناطق السكنية.

٤٥ - وفي مقاطعة مانيمبا، أنشأت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في سلامايبلا في الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر، ركزت على حماية المدنيين والاتصال بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إجراء العمليات ضد جماعة ماي - ماي مالايكا. ويسرت الوحدة إيفاد بعثة تقنية من أجل تعزيز قدرات قوات الأمن في سلامايبلا، وتقوية آليات الحماية المحلية، والتشجيع على العودة إلى المفاوضات السلمية. وفي كاسونغو، قدمت بعثة استجابة مشتركة التدريب لأفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وأعضاء مجلس الأمن المحلي وأعضاء لجنة الحماية المحلية.

٤٦ - وفي مقاطعة إيتوري، واصلت البعثة نشر أربع وحدات قتالية جاهزة للتدخل في منطقة دجوغو وقامت بتكثيف الدوريات رداً على استمرار العنف ضد المدنيين. وقد ساعد ذلك على حماية السكان المحليين والمشردين داخلياً، ويسر في الوقت نفسه وصول المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد بعثات لتقصي الحقائق من أجل تقييم الاحتياجات في مجال الحماية والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من قبل الميليشيات وقوات الأمن التابعة للدولة. وتعاونت البعثة مع سلطات المقاطعة على إنشاء لجنة للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت في منطقة دجوغو. وقامت البعثة أيضاً بإنشاء وحدة قتالية جاهزة للتدخل نُشرت بالقرب من موقع ما قبل تجميع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري كإجراء طارئ.

٤٧ - وفي مقاطعة تانغانيكافا، ساعدت البعثة في تهيئة بيئة مواتية للمحادثات بين سلطات المقاطعة وقيادة جماعة ماي - ماي بشأن الأسباب الجذرية للنزاع. وأجريت عدة بعثات مشتركة مع السلطات والقيادات التقليدية ذات النفوذ إلى مناطق مثل نيمبا حيث أُجري حوار أولي مع قادة جماعة ماي - ماي أبا نا بالي. وأنشئت أيضاً وحدات قتالية جاهزة للتدخل في لامبو كاتينغا (بنديرا/إقليم كاليمي)، وكابيبا مايي (إقليم نيونزو)، ونيمبا (غرب إقليم كاليمي)، وليوني (إقليم موبا) في إطار التحضير للمشاركة الجديدة للحد من العنف الطائفي لتوفير نصح مجتمعي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

٤٨ - وفي منطقة كاساي، وفي أعقاب التأجيل الأولي لانتخاب الحاكم في سانكورو، أرسلت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل إلى لودجا ولوسامبو. وشهدت الحالة في لوسامبو تهدئة كافية للسماح بانسحابها. غير أنه في لودجا، استلزمت الوحدة مزيداً من التعزيز، فضلاً عن العديد من بعثات الوساطة والدعوة لمعالجة التوترات. ويسر الدعم الذي قدمته البعثة حل أزمة أمنية عقب فرار ١٦٩ سجيناً من سجن كانانغا خلال الربع الأول من السنة. وشمل الدعم تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن الإدارة الفعالة للسجناء الشديدي الخطورة، وخاصة منهم عناصر ميليشيا كاموبنا نسابو، وبناء قدرات موظفي الأمن.

٤٩ - ودعماً لمنسق التصدي العاجل لفيروس إيبولا وعمليات التصدي لفيروس إيبولا على الصعيد الوطني، تحاورت البعثة مع السلطات الوطنية والمحلية من أجل تشجيع تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للجهات

الفاعلة في المجال الإنساني. ودعمت البعثة ممثلي المقاطعات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنسيق الاستجابة، مع التركيز بوجه خاص على توعية السكان المحليين بشأن التدابير الوقائية. وقامت البعثة أيضا بتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى توفير الأمن في المناطق، وتحسين سبل الوصول للجهات المستجيبة والسكان المتضررين. وأجريت دوريات يومية بين بيني وبوتمو. وقام العنصر العسكري التابع للبعثة أيضا بتوفير الأمن الثابت في مواقع استراتيجية مثل مركز العمليات المتعلقة بفيروس إيبولا في بوتمو، وأجريت دوريات نهارية وليلية من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة. وأكمل عنصر الشرطة التابع للبعثة هذه الجهود من خلال أنشطة الخفارة المجتمعية. وفي الوقت نفسه، بثت إذاعة أوكابي باستمرار معلومات عن تدابير وأنشطة الوقاية من فيروس إيبولا.

سادسا - بسط سلطة الدولة

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٠ - قامت البعثة بفحص ملفات ١٦٥ فردا من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية الذين تطوعوا للخضوع لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويسرت الإفراج عن ٣٤ طفلا كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة قبل تسليمهم إلى الجهات النظيرة الوطنية المعنية بحماية الطفل. ومن بين المقاتلين السابقين البالغ عددهم ١٦٥ فردا، أعادت البعثة ٣٢ مقاتلا إلى بلدهم رواندا، و ١٤ مقاتلا إلى بلدهم بوروندي، فيما نُقل ٢١ مدنيا روانديا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسُلم ٢٩ مقاتلا كونغوليا إلى كيانات وطنية. وواصلت البعثة فرز الملتحقين على نحو يراعي الاعتبارات الإنسانية لمنع وضع النساء والأطفال الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة مع أفراد هذه الجماعات كمعالين في المخيمات.

٥١ - وكثفت البعثة تعاونها مع السلطات الوطنية على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقامت بالدعوة من أجل إحداث تحول استراتيجي من هياكل التسريح التي يعترتها الجمود إلى نُهج أكثر مرونة ومصممة لتحقيق أهداف محددة. وبالإضافة إلى دعم العملية المتعلقة بقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وكحل مؤقت نحو نزع السلاح على الصعيد الوطني على المدى الطويل، واصل كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على نحو مشترك مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية على إعداد مبادرات من أجل تسريح المقاتلين السابقين والحد من العنف في المجتمعات المحلية. وحتى هذا الوقت من السنة، كان ما يقرب من نصف جميع المستفيدين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي من النساء، مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٨.

باء - تحقيق الاستقرار

٥٢ - وجه القائمون على البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار الخاص بمناطق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة دعوة إلى تقديم مقترحات من خلال صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار لتنفيذ برنامج حوار ديمقراطي بشأن النزاعات الطائفية في إقليم دجوغو. ويمثل البرنامج خطوة أولى في توسيع نطاق البرمجة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في مقاطعة إيتوري بعد البرنامج المختتم الآن في مامباسا والبرنامج الجاري في إيرومو الجنوبية.

٥٣ - وفي ٣ تموز/يوليه، خصصت اللجنة التوجيهية الوطنية التابعة لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، التي يشترك في رئاستها وزير التخطيط بالنيابة ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام، تمويلا لتوسيع نطاق برنامج تحقيق الاستقرار في منطقة كيتشانغا ذات الأولوية بكيفو الشمالية. وسيستند البرنامج، الذي من المتوقع أن يبدأ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، إلى المشاريع السابقة التي نُفذت على مدى السنوات الثلاث الماضية، وسيركز على إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والاجتماعي للشباب المعرضين للخطر والمقاتلين السابقين المسجلين، وضمان زيادة مشاركة المرأة في برامج تحقيق الاستقرار، فضلا عن دعم العمليات السياسية المحلية التي تهدف إلى الحد من أنشطة الجماعات المسلحة.

سابعاً - حالة حقوق الإنسان والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

٥٤ - انخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالربع الأول، حيث وثقت البعثة ٤٧٩ حالة. وكان الموظفون الحكوميون، ولا سيما جنود القوات المسلحة الكونغولية وعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، مسؤولين عن حوالي ٥٦ في المائة من الانتهاكات. وارتكبت الجماعات المسلحة نسبة ٤٤ في المائة المتبقية. وظلت حالة حقوق الإنسان أكثر مدعاة للقلق في المقاطعات المتضررة من النزاع، حيث وقع أكثر من ٨٥ في المائة من جميع الانتهاكات، ولا سيما كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتانغانیکا، ومقاطعات كاساي. وأعدم على الأقل ٢٨٦ مدنيا، من بينهم ٦٦ امرأة، من غير محاكمة أو بإجراءات موجزة.

٥٥ - وازداد انخفاض عدد انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية في الربع الثاني من عام ٢٠١٩، إلى ما يقرب من نصف عدد الانتهاكات الموثقة خلال الربع الأول. وفي الحالات التي وقعت فيها الانتهاكات، كان الجناة في الغالب موظفون حكوميون، وبشكل رئيسي أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية. وظلت تلاحظ العراقيل أمام حرية الصحافة والاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي بعض الحالات، استهدفت الجماعات المسلحة الصحفيين وأفراد منظمات المجتمع المدني الذين أبلغوا عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو دعموا عمل أفرقة التصدي لفيروس إيبولا. ولئن نُظمت عدة مظاهرات سلمية دون وقوع حوادث، قامت السلطات بقمع مظاهرات أخرى، بطرق منها القوة الفتاكة.

٥٦ - وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٩، توفي ما لا يقل عن ٣٢ شخصا أثناء الاحتجاج، ويرجع ذلك أساسا إلى سوء التغذية أو عدم وجود إمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة. وهرب ما لا يقل عن ١٤٦ شخصا من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد، وكانت مقاطعات كوانغو ومانيمبا وكيفو الشمالية هي التي شهدت أكبر عدد من الحالات. ويمثل هذان الرقمان انخفاضاً مقارنة بالرقمين المسجلين في الربع السابق.

٥٧ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية، التي اكتست أهمية بالغة بالنسبة للمصالحة الوطنية وبناء الثقة بين الدولة والسكان، والتي تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي لحالات جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي جميع أنحاء البلد، أدين على الأقل ١٨ فردا من الميليشيات، و ١٥ جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وستة أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية بجرائم خطيرة مختلفة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. ولا يزال غيدون شيميراي مويسا، زعيم جماعة ندوما المسلحة للدفاع عن

الكونغو - فصيل التجديد، الذي أصدر المدعي العام العسكري في كيفو الشمالية أمرًا بإلقاء القبض عليه في ٧ حزيران/يونيه بناء على تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متمثلة في الاغتصاب وجرائم حرب متمثلة في تجنيد الأطفال، طليقا.

٥٨ - وفي ٩ تموز/يوليه، شارك فريق الخبراء الدوليين المعني بالحالة في منطقة كاساي في الحوار التفاعلي بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أجري أثناء الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. ولاحظ الفريق أن توصياته بالتحقيق في أعمال العنف التي وقعت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ومقاضاة مرتكبيها باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لم تسفر عن صدور أية أحكام. وطلبت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يواصل فريق الخبراء الدوليين دعم جهود العدالة الانتقالية في كاساي، بما فيها المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات القضائية للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في يومي بمقاطعة ماي - ندومي. وفي ١٠ تموز/يوليه، جدد مجلس حقوق الإنسان ولاية فريق الخبراء الدوليين لمدة ١٥ شهرًا أخرى، وطلب إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة لدعم التحقيقات القضائية في جميع أنحاء البلد.

ثامنا - العنف الجنسي

٥٩ - خلال الربع الثاني، وقع أكثر من ٣٠٠ امرأة و ٧٠ فتاة ورجل واحد ضحايا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاعتصاب الجماعي والزواج القسري. وقد ارتكبت أكثر من نصف هذه الحوادث الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية، التي كانت المقاطعة الأكثر تضررا من حوادث العنف الجنسي، تليها تانغانیکا وكيفو الجنوبية.

٦٠ - وعموما، كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٧٢ في المائة من حالات العنف الجنسي الموثقة، في حين أن الموظفين الحكوميين، ومعظمهم من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانوا مسؤولين عن نسبة ٢٨ في المائة المتبقية. ومن بين الجماعات المسلحة، كانت عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد الجناة الرئيسيين في كيفو الشمالية، يليهم مقاتلو جماعة ماي - ماي فيمبو نا فيمبو في مقاطعة تانغانیکا.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت البعثة بعثتي حماية إلى مقاطعة إيتوري، بدعم تقني من المستشارين لشؤون حماية المرأة في إطار التحضير لبعثة تحقيق مشتركة. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة أيضا ببعثات أخرى للتحقق من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع والحماية منه، وذلك في مقاطعات كيفو الجنوبية، وكاساي الوسطى، وتشوبو. وأجرت هذه البعثات مقابلات مع ٤١٦ من الضحايا والشهود، بمن فيهم ١٧٣ من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتأكدت من إحالتهم لتلقي المساعدة الطبية والنفسية عند الاقتضاء.

٦٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا التحقيق في الحالات ذات الدلالات الرمزية المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومقاضاة مرتكبيها. ففي ٨ تموز/يوليه، أدانت المحكمة الجنائية الدولية بوسكو نتاغاندا، بناء على أدلة لا تدع مجالا للشك، ب ١٨ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قُتل في مقاطعة كيفو الشمالية القائد العسكري للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، سيلفستر موداكومورا، المطلوب لدى

المحكمة الجنائية الدولية. وشملت محاكمة شيكا في كيفو الشمالية وأعمال التحضير لجلسات الاستماع لكوكونديكوكو في كيفو الجنوبية حوالي ١٧٥ ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكذلك انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبت في إقليمي موينغا وشابوندا.

تاسعا - حماية الطفل

٦٣ - خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، وثقت البعثة ٢٤٢ انتهاكا جسيما ضد الأطفال. وشملت هذه الانتهاكات حالي اغتصاب، وحالة قتل واحدة، وحالي تشويه، وحالة اختطاف واحدة، ونخب مدرسة ابتدائية وأحد المراكز الصحية، وتوثيق هروب ٢٣٤ طفلا (٣١ من الإناث و ٢٠٣ من الذكور) من الجماعات المسلحة أو انفصلهم عنها. وتم فصل الأطفال بالأساس عن كاموينا نسابو (٧١ حالة) في مقاطعات كاساي، وميليشيا توا (٣٦ حالة) في مقاطعة نانغانيكافا، وجماعة ماي - ماي مالايبكا (٢١ حالة) في مقاطعة مانبيما والجماعات المسلحة ماي - ماي (٢٩ حالة) في كيفو الجنوبية.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع خمسة من قادة الجماعات المسلحة إعلانات انفرادية أو خرائط طريق لإنهاء تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، وقّع ٢٥ قائداً خريطة طريق من هذا القبيل، وأفرج عن حوالي ٢٠٠ طفل في وقت لاحق. وتم تدريب أكثر من ١٢٠ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على ولاية حماية الطفل، ومنع العنف الجنسي، والتحقق من العمر لتجنب تجنيد القسّر. وعلاوة على ذلك، تم تدريب أكثر من ٢٨٠ فردا من قوات البعثة بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتواصلت البعثة مع ١٨٢٠ فردا من المجتمعات المحلية من خلال أنشطة توعية ترمي إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقي ٧٨ منسقا للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تدريبا بشأن حماية الطفل وتنفيذ الإعلانات وخرائط الطريق التي وقعتها فصائل الجماعات المسلحة لمكافحة تجنيد الأطفال.

عاشرا - الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة حلقات عمل بشأن الميزنة والتشريع المراعيين للمنظور الجنساني لفائدة مندوبي جمعيات المقاطعات المنتخبين حديثا وسلطات إدارية أخرى. ودعمت البعثة كذلك جهود المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الإدماج السياسي للمرأة، مما أسفر عن تعيين زعيمتين تقليديتين في جمعيتي مقاطعتي كيفو الجنوبية ووسط الكونغو. وأخيرا، أطلعت البعثة مستشار الرئيس المعني بالشباب والمساواة بين الجنسين والوقاية من العنف المتصل بالنزاع على الممارسات الجيدة من أجل مراعاة مؤسسات الدولة للاعتبارات الجنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب أكثر من ٣٠٠ وسيطة. وقامت البعثة أيضا بتدريب أكثر من ٤٣٦ صحفيا (أكثر من ٤٠ في المائة منهم من النساء) بشأن الاتصال غير التمييزي والمراعي للاعتبارات الجنسانية في وسائط الإعلام.

٦٦ - وواصلت البعثة إدماج المسائل الجنسانية في اعتباراتها الأمنية. ففي بيني وبوكافو وبونيا وغوما وكانانغا، حددت البعثة المناطق التي تشتد فيها الاحتياجات الأمنية للنساء، مما أدى إلى تعزيز الدوريات والمراقبة في ١٨ موقعا. وساعدت البعثة أيضا على كفالة إدراج تدابير محددة لحماية النساء والفتيات في

خطط الأمن المحلية. ولتحسين الظروف المعيشية للسجناء في السجون الشديدة الخطورة، قامت البعثة بالدعوة من أجل زيادة نسبة موظفات المؤسسات الإصلاحية، التي ارتفعت إلى ٢٥ في المائة، وزادت من توفير الخدمات المتخصصة والدعم الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مراكز للمساعدة القانونية المتعلقة بالعنف الجنساني في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاساي الوسطى تساعد على تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٦٧ - وشملت الجهود الداخلية التي بذلتها البعثة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطبيق تدابير خاصة من استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة على مرحلة الاستعراض المقارن لعملية تقليص عدد الموظفين، مما أدى إلى تحسين الاحتفاظ بالموظفات. وفي ٣١ تموز/يوليه، كانت نسبة ٣٢ في المائة تقريبا من الموظفين المدنيين الدوليين من النساء.

حادي عشر - نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقييم أدائها

ألف - التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٦٨ - تمشيا مع الأهداف الاستراتيجية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، تمحور تركيز البعثة في عملياتها حول حماية المدنيين، والتقليل من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة وتقييم حالة حقوق الإنسان، والقيام بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، وتثبيت وتعزيز مؤسسات الدولة، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في المناطق المتضررة من مرض فيروس إيبولا. ولم يطرأ تغيير على نشر القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٩ - ومن أجل التركيز في استخدام الموارد على المناطق التي يكون فيها وجود الجماعات المسلحة يشكل تهديدا مستمرا للسكان المدنيين، قامت البعثة بتعديل وجودها عن طريق إغلاق مكاتبها الفرعية في باندونديو، وماتادي، ومبانداكا، ومبوجي - مايي، فضلا عن مكاتبها الميدانية في دونغو، وكيسانغاني، ولوبومباشي. واتخذ مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تدابير لكفالة استمرار وجوده في كيسانغاني ولوبومباشي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. واتخذت البعثة أيضا تدابير لضمان مواصلة إذاعة أو كاي بث برامجها في المناطق التي أغلقت فيها مكاتب البعثة.

٧٠ - وقام عنصر الشرطة التابع للبعثة بتعديل وجوده الميداني بالتوازي مع عمليات إغلاق مكاتب البعثة. إذ أعيد نشر أفراد الشرطة من المواقع التي تم إغلاقها إلى مواقع أخرى، بما في ذلك بوكافو وبونيا وبوتمو وغوما وأوفيرا بغية تعزيز وتوطيد وجود الشرطة هناك ودعم جهود البعثة في مجال حماية المدنيين وجهود التصدي لفيروس إيبولا. وأعدت البعثة أيضا نشر وحدة شرطة مشكلة من لوبومباشي إلى بوكافو. وتقدم فصيلتان تم نشرهما مؤقتا في بوتمو الدعم الأمني للتصدي لفيروس إيبولا.

باء - تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٧١ - تم تقييم ما مجموعه ١٨ وحدة من حيث دعمها لتنفيذ الولاية؛ والجوانب المتعلقة بالقيادة والتحكم؛ والتدريب؛ والانضباط؛ واستدامة القدرات اللوجستية والدعم الطبي. ويعكس ذلك عزم البعثة

على ضمان أعلى مستوى للأداء في مجال حفظ السلام على النحو المنصوص عليه في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك في الفقرة ١٣ من إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الذي لا يزال ينتظر فيه الانتهاء من ثلاثة استعراضات، قُيِّمت خمس وحدات على أنها ممتازة فيما قيمت عشر وحدات على أن لها أداءً مرضياً. وبغية تحسين المعايير العملية، وضعت البعثة تدريباً، واتخذت أيضاً تدابير تشغيلية ولوجستية لتعزيز قدرة الوحدات على تنفيذ ولايتها. وتمشيا مع التركيز على التخطيط وتنفيذ العمليات الهجومية المشتركة، زارت قيادة القوة مزارع القطاعات لتقديم المشورة بشأن التخطيط المشترك للعمليات، مع التركيز بوجه خاص على الكفاح المشترك ضد تحالف القوى الديمقراطية. وأجرى فريق يعمل في المقر اختبار الإجهاد في حالات إجلاء المصابين، الذي أكد أن إجراءات البعثة في حالات الإجماع الطبي وإجلاء المصابين ملائمة لتحقيق الغرض المنشود.

٧٢ - وقامت البعثة أيضاً بتقييم ست وحدات شرطة مشكلة على أساس عدة معايير، بما في ذلك دعمها لتنفيذ الولاية؛ والجوانب المتعلقة بالقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط؛ واستدامة القدرات اللوجستية والدعم الطبي. وقُيِّمت جميع الوحدات على أنها ممتازة. وأجرى تقييم أيضاً لفرادى ضباط الشرطة. ونتيجة لذلك، تمت زيادة تحديد مجموعة المهارات اللازمة لحماية المدنيين في المناطق الحضرية، مما سيمكن من اختيار ضباط الشرطة ذوي الخبرة ذات الصلة لنشرهم في المستقبل.

جيم - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٣ - واصلت البعثة اتخاذ تدابير قوية لضمان تطبيق سياسة بشأن عدم التسامح إطلاقاً مع جميع الموظفين فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ بـ ١٥ ادعاءً بوقوع سوء سلوك، صُنفت ١٠ منها على أنها خطيرة. وشملت التدابير الوقائية تدريبات، وتقييمات للمخاطر، وتسيير دوريات لإنفاذ حظر التجول وفرض مناطق ممنوعة. ونظمت البعثة أيضاً أنشطة توعوية في المجتمعات المحلية ودعمت ٤٣ آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى في البلدات التي للبعثة وجود قوي فيها. وتعكس هذه الأنشطة الالتزام في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بتحسين سير عمليات حفظ السلام وسلوك أفرادها.

ثاني عشر - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٧٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، سجل ٥٧ حادثاً كان لها أثر على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. وشملت هذه الحوادث ١٩ حالة تعرض للخطر، و ٢٠ جريمة، و ١٦ حادثاً من حوادث الاضطرابات المدنية. ولم تسجل أي حوادث تعزى إلى النزاع المسلح.

ثالث عشر - ملاحظات

٧٥ - يمثل نقل السلطة في أعقاب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ فرصة تاريخية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انتشر إحساس بالأمل في أجزاء من البلد مع ظهور نظام سياسي جديد في عهد الرئيس تشيسيكيدى. ولقد شاهدت بعض التغيرات الإيجابية التي حدثت خلال زيارتي الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر.

٧٦ - واستمرار الاستقرار السياسي والأمن وكذلك زيادة حضور الدولة في مناطق النزاع أمران ضروريان للغاية لتعزيز الانتقال السياسي الحالي وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بتنصيب الحكومة الائتلافية الجديدة وأشجع أعضائها على مواصلة وضع احتياجات الشعب الكونغولي فوق السعي إلى تحقيق المصالح الحزبية. وأحث جميع الفاعلين السياسيين على اتباع النهج التوافقي الذي ميز عملية تشكيل الحكومة. ويتعين على كل من الحكومة والمعارضة القيام بدورها في تعزيز الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات قوية من خلال حوار سياسي دائم وشامل بين جميع أصحاب المصلحة.

٧٧ - وإني أحيط علما بنطاق برنامج الحكومة الجديدة، الذي يركز على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية، وأشعر بالتفاؤل إزاء خطة الحكومة الرامية إلى مكافحة الفساد وإصلاح قطاع العدالة. وأرحب بشكل خاص بالتزام الحكومة المعلن بإصلاح وزيادة الكفاءة المهنية للقوات المسلحة الكونغولية وغيرها من المؤسسات الأمنية. فهذان عنصران أساسيان لاستراتيجية الأوسع نطاقا لمعالجة الوضع الحالي لانعدام الأمن في بعض أنحاء البلد ومكافحة الإفلات من العقاب. ولتنفيذ هذه الإصلاحات، ستحتاج الحكومة إلى موارد أكثر من تلك المتاحة لها حاليًا. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على اتخاذ خطوات فعالة لتوسيع قاعدة إيرادات الدولة على نحو مستدام وتكثيف مكافحتها للفساد على جميع المستويات. وأدعو أيضا الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى زيادة دعمهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المجالات الحيوية.

٧٨ - ويظل التعاون الإقليمي أساسيا في التصدي بشكل مستدام للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووقف التدفق غير المشروع للأسلحة عبر منطقة البحيرات الكبرى. ويثلج صدري أن الرئيس تشيسيكيدى يعتبر هذا الأمر أولوية. وأشجع الموقعين على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على الوفاء بالتزاماتهم بموجب الإطار والاستفادة من الزخم الحالي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعمل معا لتشجيع تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة.

٧٩ - ويساورني قلق بالغ إزاء الوضع الأمني المتدهور في كينغو الشمالية واستمرار انعدام الأمن في مقاطعتي كينغو الجنوبية وإيتوري. وتواصل القوى الهدامة الاعتداء على المدنيين وتقويض الاستقرار الإقليمي. ولا يزال التصدي للتهديد الذي تشكله هذه الجماعات المسلحة يمثل أولوية عاجلة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، ويمكن تناولها بسبل منها إجراءات المساءلة ذات المصادقية. وخلال زيارتي، اتفقت أنا والرئيس تشيسيكيدى على أن تعمل البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معاً بشكل أكثر فعالية للتصدي للجماعات المسلحة الأجنبية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات حازمة ضد تحالف القوى الديمقراطية، الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين. وأظل مقتنعا بأن البعثة لا يزال لديها دور حاسم تؤديه في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بفرصة تنشيط تعاون البعثة مع الحكومة سعياً لتحقيق هذا الهدف.

٨٠ - والتركيز المستمر على نزع سلاح الجماعات المسلحة التي تنشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم أمر أساسي لاستقرار البلد. وبعد التسريح التلقائي لأفراد عدد من الجماعات المسلحة هذا العام، من الواضح أن اغتنام الفرص التي توفرها بيئة سياسية أكثر ملاءمة، والاستفادة من وجود زخم للتغيير جلبه القادة الجدد للبلد ومقاطعاته، هو سبيل المضي قدما. وتشير

التجربة السابقة إلى أن من شأن إعادة إدماج المقاتلين على نحو مستدام أن يتحقق باتباع نهج مجتمعي مرن يتمحور حول الدوري الحيوي الذي تؤديه المرأة. وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة تهيئة بيئة مواتية تشجع الاستسلام الطوعي للمقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية بشكل مستدام. وبعثة منظمة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري على استعداد للعمل بشكل وثيق مع الحكومة وتزويدها بالدعم اللازم.

٨١ - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار وجود وباء فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يمكن أن ينتقل إلى البلدان المجاورة وينتشر فيها. وأدعو جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السلطات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمجتمع الدولي، إلى عدم ادخار أي جهد في وضع حد للوباء. وأثني على قيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمل منظمة الصحة العالمية، وبعثة الأمم المتحدة، ومنسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وجميع الشركاء الآخرين. وأشيد بالرجال والنساء الشجعان في الخطوط الأمامية للتصدي لفيروس إيبولا الذين تمكنت من مشاهدة عملهم الرائع مباشرة خلال زيارتي الأخيرة إلى مانجينا في كيفو الشمالية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالقيام بدورها في إنهاء تفشي فيروس إيبولا. وإلى جانب فيروس إيبولا، يجب ألا ننسى أن أمراضاً يمكن الوقاية منها مثل الحصبة والكوليرا والملاريا لا تزال تحصد الأرواح ويجب التصدي لها بنفس الدرجة من الاستعجال. وأجدد دعوتي للمانحين والشركاء لتوفير الموارد اللازمة لسد الفجوة التمويلية للأنشطة الإنسانية، بما في ذلك في المؤتمر الدولي بشأن الصحة العامة الذي تعتمده حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استضافته في غوما في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة على دورها القيادي القوي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التزامهم بتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أثني على جهود المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما يقدمونه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.



Map No. 4412 Rev. 34.2 UNITED NATIONS
October 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section